

تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية (2000-2014)

أ. أمانى طلعت القيسي*

د. خليل أحمد النمروطي*

Evaluation of Palestine Commodity Exports Performance using Foreign Trade Indices (2000-2014)

Khalil A. Elnamrouty

Amani T. ALkaisi

knamroty@iugaza.edu.ps

amani.kaisi@gmail.com

* قسم الاقتصاد و العلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية - بغزة، قطاع غزة، فلسطين.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الصادرات السلعية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014)، وذلك باستخدام عينة من المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية (مؤشر تركيز الصادرات، مؤشر التجارة داخل الصناعة، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، مؤشر كثافة التجارة، ومؤشر تخصص الصادرات). و توصلت الدراسة إلى أن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، وأن تجارة السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، وتبين وجود ميزة نسبية ظاهرة للقطاعات (الأغذية والحيوانات الحية، المشروبات والتبغ، زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية، السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة، مواد مصنعة متنوعة). كذلك يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك قسري رئيس وهو "الاحتلال الاسرائيلي"، كذلك أظهرت النتائج أن الصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة يمكن أن تتخصص في أسواق أخرى غير سوق الاحتلال الاسرائيلي، مثل السعودية، وتركيا، والإمارات، والأردن، ومصر.

كلمات مفتاحية: فلسطين، الصادرات السلعية، مؤشرات التجارة الخارجية.

Abstract

The study aimed evaluate the Palestinian commodity exports during (2000-2014) by using a sample of quantitative foreign trade indices: (Concentration of exports, intra industry trade, revealed comparative advantage, trade intensity, export specialization). The results have shown that the Palestinian exports are varied and the manufactured goods have a great importance in the Palestinian economy. They have also shown distinction in the sectors of (food & live animals, beverages and tobacco, animals and vegetable oils, fats and waxes, and manufactured goods classified chiefly by material) with a revealed comparative advantage. There's trade concentration on a main partner "Israel occupation" in the direction of the Palestinian trade. Furthermore, the Palestinian exports may have revealed comparative advantages in the aforementioned sectors that can specialize in markets other than the Israeli market, like Saudi Arabia, Turkey, UAE, Jordan, and Egypt.

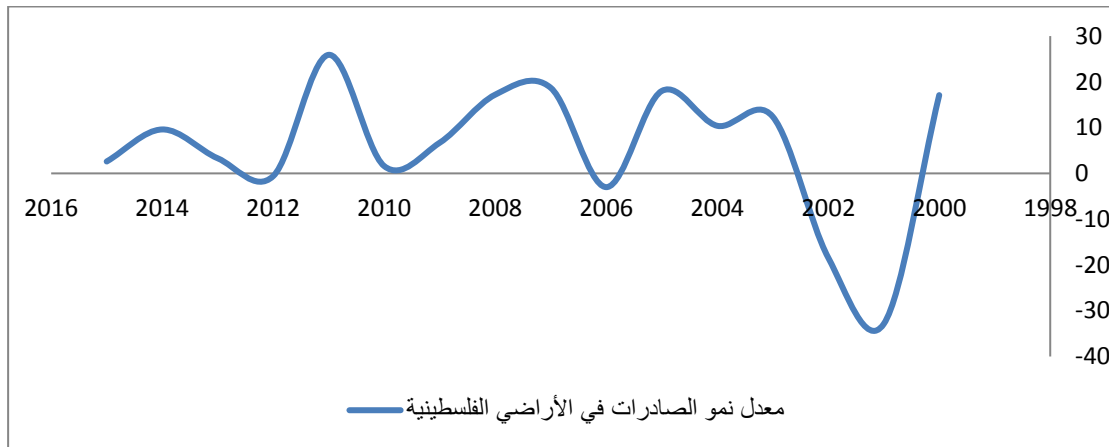
Keywords: Palestine, Commodity Export, International Trade Indices.

تقديم:

ازدادت أهمية التجارة الخارجية خصوصاً بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وما تفرضه من شروط والتزامات تنصب في مجملها على تشجيع عملية التبادل التجاري وإزالة القيود والعقبات أمام حركة السلع والخدمات. من الناحية الواقعية يعتبر الاقتصاد الفلسطيني، اقتصاداً ناشئاً، عمل تحت مجموعة من الظروف غير العادية، فقد عمد الاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود طويلة خلت وما زال على ربط وترسيخ مبدأ تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي القوي وما يتبع ذلك الربط والتبعية من خلق خلل وتشوهات في بنية الاقتصاد الفلسطيني. فالاحتلال الإسرائيلي يعتبر شريكاً إجبارياً للاقتصاد الفلسطيني، ويسيطر على تجارته الداخلية والخارجية، وبالتالي قلص التبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني وبقية دول العالم. الأمر الذي نتج عنه ضعف مساهمة الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 19.4% للعام 2015، بينما بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام 59.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015).

مما لا شك فيه أن التجارة الخارجية الفلسطينية تتأثر وفق الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تؤثر على طبيعة التبادل التجاري، وحيث أن الاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباطاً قسرياً باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي فإن 70% من إجمالي قيمة الواردات و 83% من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي حسب إحصائيات عام 2014م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين السنوي، 2015).

يوضح الشكل (1): معدل نمو الصادرات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الحسابات القومية، 2015.

يظهر التذبذب في معدل نمو الصادرات تبعاً للظروف والأحوال التي تمر بها البلاد، فلقد انخفض معدل النمو انخفاضاً كبيراً في العامين 2001 و 2002 وذلك جراء تبعات انتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000 من تدمير للبنى التحتية

للاقتصاد الفلسطيني واستهداف المنشآت الحيوية والاقتصادية، وإغلاق المعابر المتكرر والذي أثر على حركة التجارة والأفراد.

1. مشكلة الدراسة:

تسعى العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تقييم أداء قطاع التجارة الخارجية ، ورسم السياسات التجارية، ودراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول، ووضع تصورات لاستشراف المستقبل مع الشركاء التجاريين من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية؛ وذلك في سبيل النهوض بالتجارة الخارجية وترقية أدائها وتحقيق معدلات النمو المطلوبة. في ضوء ما سبق تتركز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: **ما هو تقييم أداء الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (2000-2014) باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية؟.**

2. أهداف الدراسة:

- * التعرف على واقع الصادرات في الأراضي الفلسطينية.
- * تقييم أداء الصادرات الفلسطينية باستخدام عينة من مؤشرات التجارة الخارجية.
- * رسم السياسات المناسبة التي تعزز دور الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني، وتزيد من قدرتها التنافسية.

3. الأدبيات السابقة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاطلاع على العديد من الأدبيات المحلية والاقليمية والدولية التي تناولت الموضوع والاستفادة منها. وكان من أبرز الدراسات المحلية دراسة (مركز التجارة الفلسطيني، وزارة الاقتصاد الوطني، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2014). هدفت الدراسات إلى تقييم أثر كل من اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتفاقيات التجارية الثنائية بين فلسطين وكل من: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. حيث تم استخدام منهجية تركز على المؤشرات الإحصائية الوصفية (تركز الصادرات، وتمائل الصادرات، الميزة النسبية الظاهرة، والتجارة داخل الصناعة)، وقد أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين فلسطين والأردن: أن صادرات كلا الدولتين مركزة ولكن هناك نسبة من التنوع إلى حد ما، حيث أن صادرات الأردن إلى فلسطين أكثر تنوعاً من الصادرات الفلسطينية إلى الأردن. وفيما يتعلق بمؤشر تماثل الصادرات تبين أن هيكلية الصادرات لفلسطين والأردن متشابهة قليلاً، وهذا يدل على أنه ليس من المحتمل أن يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي إلا للسلع التي تتميز بميزة نسبية ظاهرة. واتضح من خلال تحليل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لكلا البلدين أن هناك اختلاف واضح في صادرات كلا البلدين. وأظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين فلسطين والإمارات: أن صادرات فلسطين إلى الإمارات أقل تنوعاً من الصادرات الإماراتية إلى فلسطين، وفيما يتعلق بمؤشر تماثل الصادرات أظهرت النتائج أنه لا تشابه بين البلدين بهيكلية الإنتاج وهذا يدل على أنه ليس من المحتمل أن يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على مستوى الهيكلية الإنتاجية، واتضح من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أن هناك اختلاف واضح في هذه الميزة بين صادرات كل من البلدين، حيث تتميز فلسطين بمجموعة من المنتجات التي لا تتميز بها

الإمارات، وهذا يعني أن هذه المنتجات تتمتع بقدرة تصديرية تنافسية، وبالمقابل تتمتع الإمارات بهذه الميزة لمجموعة مختلفة من المنتجات عن فلسطين، وهذا يعكس مدى تخصصية كل دولة بإنتاج سلع معينة. وفيما يخص مؤشر التجارة داخل الصناعة أظهرت النتائج أنه لا يوجد فرصة لخلق تجارة داخل الصناعة بين البلدين على هيكلية التبادل التجاري الحالي. وأظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخاصة بالتبادل التجاري بين **فلسطين والسعودية**: أن صادرات كلا الدولتين في حالة تركيز ولكنها متنوعة نسبياً، وفيما يتعلق بهيكلية الصادرات لكلا البلدين فهي ليست متشابهة إلا قليلاً، وبالتالي لا يوجد هناك فرصة لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي، وفيما يتعلق بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة تتميز الصادرات الفلسطينية لأهم المنتجات تصديراً عن السلع السعودية، وفيما يتعلق بمؤشر التجارة داخل الصناعة فهناك مجال لا بأس به لخلق تجارة داخل الصناعة للسلع التي يتم تبادلها بين البلدين. وقد أظهرت دراسة (**الجعفري وداوود، 2011**) أن الجانب الأعظم من التجارة الفلسطينية يتم مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث بلغت نسبة الواردات من الاحتلال الإسرائيلي 80%، ونسبة الصادرات إلى الاحتلال الإسرائيلي تتراوح بين 70-90%، وأظهرت نتائج التحليل أنه بالإمكان إنتاج العديد من السلع المستوردة محلياً وبشكل كفؤ مثل الأغذية والحيوانات الحية، والمشروبات الخفيفة والتبغ، المواد الخام، والخضراوات، والمنتجات المصنعة، وأيضاً بإمكان الاقتصاد الفلسطيني أن يتخصص في إنتاج وتصدير منتجات معينة من الأغذية والحيوانات الحية، والمواد الخام (الحجر والرخام)، والزيوت الحيوانية والنباتية (زيت الزيتون)، والمنتجات المصنعة. (**مسيف، 2000**) استخدم الباحث أسلوب التحليل الكمي الذي يتكون من شقين: مؤشرات الترابط والتوافق⁽¹⁾ بين هياكل عرض الصادرات والطلب على الواردات لكل من مصر وفلسطين، وذلك لاستكشاف الآفاق الممكنة للتدفق السلعي بين البلدين. واستخدام نموذج الجاذبية كأسلوب مكمل لتحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على التدفق السلعي بين البلدين. وأظهرت نتائج المؤشرات أنه يمكن لمصر أن تستورد من فلسطين ما بين (20%-52%) من قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية، كما يمكن لفلسطين أن تستورد بين 12%-35% من قيمة الواردات الفلسطينية السلعية وذلك في ظل حرية التبادل التجاري.

فيما يتعلق بالدراسات العربية أظهرت دراسة (**عبد القادر وعلي، 2013**) التي هدفت إلى تحليل التجارة البينية لدول D8 وهي (بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، تركيا) و باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من العقبات الموضوعية التي تواجه مجموعة D8 كقلة تنوع الصادرات (حالة إيران ونيجيريا)، وتباعد المسافات (البلدان الآسيوية والأفريقية في المجموعة)، وتشابه الاقتصاديات (نيجيريا وإيران)، وضعف الجانب المؤسسي في بعض الدول (مصر ونيجيريا وإيران). ومن ناحية المنتجات فإن بلدان المجموعة لا يمكن

(1) يستخدم هذا المؤشر لاختبار العلاقة التجارية بين بلدين لم تقم بينهما تجارة من قبل، ويشتمل على متغيرين أساسيين هما: الأهمية النسبية للسلعة من الصادرات الكلية، والأهمية النسبية للسلعة من الواردات الكلية. وتتراوح قيمة المؤشر بين (0-1)، فعندما تكون قيمته مساوية للواحد تكون الصادرات الفلسطينية تتوافق وتتطابق مع الواردات المصرية، وهذا مؤشر على الحجم الأمثل لإمكانات التبادل التجاري بين فلسطين ومصر، وكلما انخفضت قيمة المؤشر عن الواحد قلت إمكانية التبادل، وإذا كانت صفراً انعدمت إمكانية التبادل

$$T_{pet} = 1 - \frac{\sum (E_{ipt} - M_{iet})}{2}$$

التجاري بين فلسطين ومصر.

حيث يمثل: T_{pet} مؤشر التطابق والتوافق.

E_{ipt} حصة الصادرات الفلسطينية من السلعة i ، M_{iet} حصة الواردات المصرية من السلعة i .

أن تغطي احتياجاتها في التعاملات بينها إلا في عدد محدود من المنتجات كالمحروقات والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية والسجاد والقطن. (رهبان، 2013) أظهر تحليل مؤشر التركيب السلعي التركيز الشديد في كل من الصادرات والواردات حيث تزيد نسبة المواد الخام في الصادرات وترتفع نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة في الواردات، وظهر أيضاً التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات حيث تتوجه الصادرات بشكل أساسي إلى الدول العربية، والواردات تأتي من الدول الأوروبية. (غزالة، 2005) أظهر مقياس التركيز الجغرافي للصادرات والواردات تركيز في الصادرات السورية إلى تركيا وبشكل أقل بالنسبة للواردات والتي تتركز جغرافياً حسب نوع السلعة، وأظهر مقياس تنوع الصادرات السورية حسب المجموعات السلعية إلى دول الجوار تركيزاً بالنسبة للمواد الحية مع لبنان، وفي الوقود الخام والخيوط والمنسوجات مع تركيا بينما كان هناك تنوعاً بالنسبة لباقي السلع.

(Karaalp and Yilmaz, 2013) باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) أظهرت النتائج أن بنغلاديش والصين وتركيا لديها ميزة نسبية قوية في صناعة المنسوجات والملابس في أسواق العالم والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في حين أن ألمانيا لا تمتلك أي ميزة نسبية في أي من هذه الأسواق. (Kim, 2012) أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مؤشر كثافة التجارة بين كوريا وإندونيسيا، في حين ارتفع المؤشر "بمعنى أن العلاقات التجارية فيما بينهم أقوى" بين كوريا وباقي دول الآسيان (ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند). (Khan, 2012) باستخدام مؤشر كثافة التجارة أظهرت الدراسة بأن باكستان يمكن أن تكون أحد الأسواق الأكثر أهمية بالنسبة للهند وذلك عن طريق منح الهند الدولة الأولى بالرعاية، وأيضاً يجب على الهند أن تعمل على تحسين وصول السلع الباكستانية إلى الهند وفتح جميع الطرق أمامها مع أدنى درجات الحماية؛ حيث أن هناك العديد من النقاط التي ستؤدي إلى زيادة الفوائد التجارية بين البلدين كالحدود المشتركة، وتشابه الأذواق، وانخفاض تكاليف النقل، والتسليم في الوقت المحدد. (Serin & Civan, 2008) بينت نتائج الدراسة تمتع تركيا بميزة نسبية ظاهرة مقارنة بمنافسيها من الاتحاد الأوروبي (إسبانيا، إيطاليا، اليونان) وذلك في صناعة عصير الفواكه، وزيت الزيتون. وأظهرت أيضاً أن مزايا تركيا تتناقص من عام 2000، وإن التوسع في الاتحاد الأوروبي وظهور المنافسين الجدد لصناعة الأغذية قد تزيد من انخفاض القدرة التنافسية لتركيا في هذه الصناعات.

4. الميزان التجاري:

يلاحظ من خلال الجدول (1) أن فلسطين تعاني وباستمرار من العجز الكبير في الميزان التجاري؛ وذلك بسبب الاعتماد الكبير على الواردات، كما ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير ومقيد بقيود متعددة الأوجه فهو يمتلك قاعدة تصنيع صغيرة وغير متطورة، ويعتمد إلى حد كبير على الواردات من أجل البقاء، ونتيجة لذلك تراجعت الاستثمارات والصناعات. ولقد أخذ العجز في الميزان التجاري بالاتساع بسبب النمو في الواردات الذي فاق النمو في الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا العجز طويل الأمد يمكن أن يكون له أثراً سلبياً على قدرة الاقتصاد على حشد رأس المال اللازم للاستثمار في تنمية التجارة، ويظهر مدى التآكل في القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني (الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018). جدول (1) إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان التجاري الفلسطيني خلال المدة (2000-2014) (القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

السنة	الواردات	الصادرات	صافي الميزان	نسبة الصادرات إلى الواردات
2000	2,382,807	400,857	-1,981,950	16.82
2001	2,033,647	290,349	-1,743,298	14.28

15.89	-1,274,741	240,867	1,515,608	2002
15.54	-1,520,588	279,680	1,800,268	2003
13.18	-2,060,560	312,688	2,373,248	2004
12.57	-2,332,149	335,443	2,667,592	2005
13.29	-2,392,017	366,709	2,758,726	2006
15.62	-2,771,056	512,979	3,284,035	2007
16.11	-2,907,722	558,446	3,466,168	2008
14.40	-3,082,430	518,355	3,600,785	2009
14.54	-3,382,999	575,513	3,958,512	2010
17.05	-3,627,986	745,661	4,373,647	2011
16.66	-3,914,987	782,369	4,697,356	2012
17.44	-4,263,280	900,618	5,163,897	2013
16.61	-4,739,482	943,717	5,683,199	2014

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات، 2015.

5. التصنيف السلعي للصادرات الفلسطينية:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) بأن السلع المصنعة احتلت المرتبة الأولى في الصادرات الفلسطينية حيث استحوذت على نسبة 35.62% من إجمالي قيمة الصادرات وذلك خلال فترة الدراسة، واحتلت المواد المصنعة المتنوعة على نسبة 20.52% من إجمالي قيمة الصادرات، وتأتي الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الثالثة بنسبة 13.78%. وتتمثل أهم السلع التي تصدرها فلسطين إلى الخارج سنوياً في السلع التالية: حجر البناء، الرخام، الأثاث الخشبي، الأحذية، الخضار الصالحة للأكل، السجائر، زيت الزيتون، الحاويات والحزم من البلاستيك، المراتب والفرشاة، الأدوية (مركز التجارة الفلسطيني، التقرير السنوي 2014).

فيما يتعلق بصادرات قطاع غزة، فإن الاحتلال الإسرائيلي يضع العراقيل أمام حركة الصادرات من قطاع غزة منذ منتصف عام 2007، وهذا الأمر أثر بشكل سلبي على واقع الإنتاج الزراعي والصناعي وكبد المزارعين وأصحاب الصناعات خسائر فادحة وأفقدتهم أسواقهم الخارجية، وبالمجمل فإن معدلات التصدير الحالية تمثل أقل من 3% من الكميات التي كان يسمح بتصديرها قبل عام 2007 إلى الاحتلال الإسرائيلي وإلى أسواق الضفة الغربية. كما أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يمنع بشكل مطلق تصدير منتجات الصناعات الغذائية والمنظفات ومستحضرات التجميل والدهانات ويضع شروطاً قاسية على تصدير الملابس والأثاث. ومن أهم الأصناف التي تم تصديرها من قطاع غزة إلى الخارج خلال عام 2015: توت أرضي، بندورة شيري، فلفل حار، بطاطا، بندورة عادية، خيار، ملفوف، كوسا، زهرة، بطاطا حلوة، بادنجان، أثاث منزلي، ملابس، بلح، سمك، ألواح خشب، سجاد، قماش، قرطاسية، خردة، نعنغ، ثومة (وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير السنوي 2015).

خلاصة الجدول رقم (2) أن هناك تركيز للسلع المصنعة في صادرات فلسطين، ولكن هذه الصناعات سريعة التأثير بالهزات الاقتصادية والاضطرابات السياسية؛ ففي أي فترة عدم استقرار تصاب هذه الصناعات بالشلل التام وذلك لارتباطها الوثيق بالسوق الخارجية سواء من جانب الاعتماد على المواد الخام، أو من جانب حاجتها لتصدير منتجاتها للخارج (سمور، 2013). ولكن الجانب الإيجابي في هذا التحليل بأن صادرات السلع المصنعة في فلسطين خلال فترة الدراسة 2000 -

2014 استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وهي في تزايد مستمر، وهذه تعتبر إشارات مبدئية للسير قدماً في مجال الاهتمام بالقطاع الصناعي، وتهيئة الأجواء الملائمة لتحقيق مزيداً من الاستقرار لهذا القطاع.

جدول (2): متوسط التصنيف السلعي للصادرات الفلسطينية حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية SITC خلال الفترة 2000-2014. (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

الكود	الباب	متوسط القيمة خلال الفترة 2000-2014	النسبة (%)
0	الأغذية والحيوانات الحية	71.32	13.78
1	المشروبات والتبغ	22.53	4.35
2	مواد خام غير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	47.96	9.27
3	وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	3.62	0.70
4	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	14.61	2.82
5	المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	38.11	7.36
6	السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة	184.38	35.62
7	الآلات ومعدات النقل	25.72	4.97
8	مواد مصنعة متنوعة	106.24	20.52
9	سلع ومعاملات غير مصنفة	3.12	0.60
	الإجمالي	517.62	100

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE.

6. الدراسة التطبيقية:

لتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على المصادر الثانوية في جمع البيانات المتعلقة بفلسطين، والشركاء التجاريين، وذلك من قاعدة بيانات الأمم المتحدة (Comtrade)، كذلك سيتم تحليل مؤشرات التجارة الخارجية باستخدام برنامج (Microsoft Excel 2010) بالاستناد الى بيانات التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية التفتيح الثالث SITC Rev. 3 "Standard International Trade Classification للفترة 2000-2014، وهذه المؤشرات هي:

1. مؤشر تركيز الصادرات (ECI) Export Concentration Index
2. مؤشر التجارة داخل الصناعة (IIT) Intra Industry Trade
3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) Revealed Comparative Advantage
4. مؤشر كثافة التجارة (TII) Trade Intensity Index
5. مؤشر تخصص الصادرات (ESI) Export Specialization Index

6.1 الفرضية الأولى: تمتاز الصادرات الفلسطينية بالتنوع.

الأداة المستخدمة لاختبار الفرضية الأولى: مؤشر تركيز الصادرات (ECI) Export Concentration Index

مفهوم المؤشر: يدل مؤشر تركيز الصادرات على درجة تركيز المنتجات، أي إذا ما كان عدد صغير من المنتجات يهيمن على صادرات بلد ما أو لا.

$$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{X}{X_T}\right)^2}$$

دالة المؤشر:

حيث: X_i هي صادرات البلد من المنتج i ، و X_t هي مجموع صادرات البلد. قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر زاد تركيز الصادرات، والعكس صحيح، وتشير قيمة 1 إلى أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فقط، بمعنى أن تركيز الصادرات مفرط (الجعفري وداوود، 2011م). تم حساب مؤشر تركيز الصادرات ECI للصادرات السلعية الفلسطينية وفق تصنيف SITC وذلك للأبواب العشرة الأساسية ابتداءً من الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" وانتهاءً بالباب 9 "السلع والمعاملات غير المصنفة" خلال الفترة (2000-2014).

جدول (3): نتائج مؤشر تركيز الصادرات في فلسطين خلال الفترة (2000-2014)

السنة	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2000	0.211	0.034	0.039	0.009	0.014	0.074	0.382	0.060	0.176	0.000
2001	0.117	0.046	0.044	0.007	0.020	0.095	0.415	0.058	0.195	0.002
2002	0.112	0.057	0.060	0.010	0.024	0.084	0.394	0.050	0.207	0.002
2003	0.122	0.046	0.048	0.014	0.026	0.093	0.395	0.053	0.182	0.020
2004	0.115	0.055	0.036	0.034	0.032	0.094	0.392	0.047	0.195	0.000
2005	0.108	0.043	0.039	0.036	0.037	0.086	0.387	0.055	0.199	0.010
2006	0.106	0.027	0.050	0.009	0.037	0.096	0.424	0.060	0.190	0.000
2007	0.134	0.030	0.076	0.002	0.035	0.080	0.373	0.053	0.187	0.030
2008	0.113	0.034	0.114	0.005	0.038	0.084	0.337	0.055	0.212	0.008
2009	0.118	0.042	0.058	0.004	0.028	0.079	0.369	0.056	0.240	0.007
2010	0.139	0.042	0.125	0.003	0.026	0.080	0.330	0.055	0.197	0.004
2011	0.144	0.041	0.128	0.002	0.027	0.070	0.342	0.043	0.199	0.004
2012	0.145	0.051	0.124	0.003	0.038	0.065	0.324	0.044	0.195	0.011
2013	0.156	0.050	0.155	0.002	0.014	0.055	0.311	0.045	0.212	0.000
2014	0.154	0.050	0.088	0.002	0.030	0.050	0.348	0.040	0.238	0.000

المصدر: مخرجات برنامج (Microsoft Excel 2010).

يتضح من خلال الجدول رقم (3) بأن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، ولا يوجد بها تركيز لأي باب من الأبواب العشرة حسب التصنيف الدولي للتجارة الدولية. وكانت جميع قيم المؤشر دون 0.5 وهذا يدل على عدم وجود التركيز بحسب النتائج العملية للمؤشر.

6.2 الفرضية الثانية: صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني، ولها قدرة على دخول أسواق جديدة.

لاختبار الفرضية تم استخدام: مؤشر التجارة داخل الصناعة (IIT) Intra Industry Trade وقد تم صياغة المؤشر بواسطة Grubel & Lioyed عام 1975. كما يسمى المؤشر GL Index نسبة إلى واضعي المؤشر.

مفهوم المؤشر: يقيس هذا المؤشر مدى تداخل الصادرات والواردات لمجموعة معينة من السلع، أي عندما يتم تصدير واستيراد نفس الفئة من السلع (Paltrade, 2014). كما ويعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على اقتحام أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص. (العباس، 2005)

دالة المؤشر:

$$IIT = \frac{\{(x_i + M_i) - |x_i - M_i|\}}{(x_i + M_i)}$$

حيث:

X_i : الصادرات من السلعة "الصناعة" i .

M_i : الواردات من السلعة "الصناعة" i .

$|x_i - M_i|$: القيمة المطلقة للميزان التجاري للسلعة i .

$(x_i + M_i)$: حاصل جمع التدفقات التجارية للسلعة i (خضر، 2005م).

قيمة المؤشر: $IIT = 0$ فهذا يعني عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

$IIT = 1$ عندما تتساوى صادرات كل صناعة مع وارداتها.

كلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح يشير إلى ارتفاع التجارة داخل الصناعة، وإلى تنوع عالٍ للصادرات، ويدل على تحقيق وفورات الحجم ومكاسب أخرى (الجعفري وداوود، 2011م).

أقسام المؤشر: مؤشر التجارة داخل الصناعة ينقسم إلى نوعين:

□ التجارة داخل الصناعة العمودي (VIIT) Vertical Intra Industry Trade: وهذا النوع مرتبط باختلاف مستويات جودة المنتج.

□ التجارة داخل الصناعة الأفقي (HIIT) Horizontal Intra Industry Trade: وهذا النوع مرتبط بأصناف أو سمات مختلفة من نفس السلعة (Caetano & Galego, 2007).

النتائج العملية لمؤشر التجارة داخل الصناعة (IIT) في فلسطين

تم حساب مؤشر التجارة داخل الصناعة IIT لفلسطين حسب أبواب التصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية، التقسيم الثالث من خلا اختيار السلع المصنعة الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" والباب 8 "مواد مصنعة متنوعة"، حيث أن الأبواب 6 و8 حققنا أعلى مساهمة في الصادرات الفلسطينية وذلك خلال الفترة 2000-2014، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (4).

جدول (4): نتائج مؤشر التجارة داخل الصناعة IIT لفلسطين خلال الفترة 2000-2014.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الباب 6	0.454	0.389	0.491	0.479	0.429	0.418	0.546	0.592	0.537	0.513	0.434	0.489	0.462	0.477	0.540
الباب 8	0.523	0.476	0.715	0.610	0.632	0.623	0.625	0.768	0.717	0.801	0.697	0.742	0.749	0.885	0.870

المصدر: مخرجات برنامج (Microsoft Excel 2010).

يتضح بأن الباب 8 حقق قيمة أعلى للمؤشر مقارنة مع الباب 6 خلال فترة الدراسة (2000 – 2014)، وهذا يدل على الأهمية النسبية للسلع المكونة للباب 8 وبالتالي قدرة هذا القطاع على تحقيق وفورات عالية من خلال التجارة في مكوناته، وأيضاً يعطيه قدرة على اقتحام أسواق جديدة وفتح منافذ جديدة للتجارة.

جدول (5): صادرات أقسام الباب 8 "مواد مصنعة متنوعة" خلال عام 2014

الكود	الوصف	قيمة الصادرات	النسبة %
81	مبان سابقة التجهيز، وتجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسكركة والتدفئة والإضاءة	12,372,757	5.51
82	الأثاث وأجزاؤه، الأسرة والمراتب وحوامل المراتب والوسائد وما يماثلها من المفروشات المحشوة	101,659,464	45.25
83	لوازم السفر والحقائب اليدوية والأوعية المماثلة	1,066,200	0.47
84	أصناف من الأردية والألبسة وملحقاتها "الملابس بأنواعها"	5,794,115	2.58
85	أحذية	42,638,470	18.98
87	أدوات وأجهزة مهنية وعلمية وأدوات وأجهزة تحكم	3,235,274	1.44
88	أجهزة ومعدات للتصوير الفوتوغرافي وللوازمها وأصناف بصرية	214,190	0.10
89	أدوات مصنعة متنوعة غير مذكورة في موضع آخر مثل: أسلحة وذخائر، مطبوعات، عربات أطفال ودمى وألعاب وأدوات رياضية، لوازم مكتبية وقرطاسية، تحف فنية وأثرية، مجوهرات، آلات موسيقية وأجزاؤها	57,703,794	25.68

المصدر: الشعبة الإحصائية، الأمم المتحدة، 2008.

بحسب بيانات العام 2014 كما هو موضح بالجدول رقم (5)، فقد استحوذ القسم 82 "الأثاث وأجزاؤه" على صادرات الباب 8 فقد بلغت صادرات فلسطين من هذا القسم حوالي 101 مليون دولار، تلاه القسم 89 "أدوات مصنعة متنوعة" بحوالي 57 مليون دولار، تلاه القسم 85 "الأحذية" بحوالي 42 مليون دولار، وهذا يظهر تخصص الصادرات الفلسطينية في هذه الأقسام الثلاثة وبالتالي قدرتها على المنافسة واقتحام أسواق جديدة بحسب بيانات مؤشر IIT. يندرج القسم 82 "الأثاث"، والقسم 85 "الأحذية"، والقسم 89 "أدوات مصنعة متنوعة" تحت بند الصناعات التحويلية، وتعرف الصناعات التحويلية بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة، والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه (الراعي، 2003).

تعتبر الصناعات التحويلية أهم قسم في أنشطة القطاع الصناعي في فلسطين؛ حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في فلسطين خلال عام 2014 حوالي 16,466 مؤسسة من إجمالي 17,057 مؤسسة عاملة في القطاع الصناعي، وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 79,524 عامل من إجمالي 86,253 عامل في القطاع الصناعي، وهذا يظهر مدى أهمية قطاع الصناعات التحويلية في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي، 2015).

فيما يتعلق بصناعة الأثاث فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا المجال 2,769 مؤسسة، وبلغ عدد العاملين حوالي 10,111 عامل، كما بلغ حجم إنتاج هذا القطاع 302,224,500 دولار، وبلغ حجم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لهذه الصناعة 4,936,600 دولار خلال عام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014).

أما صناعة الأحذية في فلسطين فهي تعود إلى عدة عقود ماضية، وهي إحدى أهم الصناعات التأسيسية، ولقد كانت صناعة الأحذية مزدهرة قبل العام 2000، ولكنها تراجعت مع نهاية عام 2000 بسبب الواردات الكبيرة وخصوصاً القادمة من الصين والتي أدت إلى تراجع هذا القطاع الرائد. تتركز صناعة الأحذية في مدينة الخليل ولكنها حاضرة في مدينتي بيت لحم ونابلس، ويوجد ما يقارب 200 منشأة تشغل حوالي 3000 عامل في هذا القطاع، وتصدر منتجات هذا القطاع إلى الإمارات والسعودية وقطر والأردن وتركيا وألمانيا وبلجيكا، وبطريقة غير مباشرة عن طريق الاحتلال الإسرائيلي إلى كندا والاتحاد الأوروبي. (www.paltrade.org).

6.3 الفرضية الثالثة: تتمتع أبواب تصنيف SITC بميزة نسبية ظاهرة في فلسطين عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.

الأداة المستخدمة لاختبار الفرضية: الميزة النسبية الظاهرة (RCA) Revealed Comparative Advantage مفهوم المؤشر: يفترض المؤشر أن المبادلات التجارية تقوم على اختلاف تكاليف الإنتاج ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها. وكلما كانت نتائج المؤشر لبلد ما كبيرة كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة كبيرة. دالة المؤشر: هناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية الظاهرة أكثرها استخداماً تتمثل في مقارنة هيكل الصادرات لبلد ما مع منطقة مرجعية "العالم مثلاً"، وفق الصيغة التالية: (عبد القادر وعلي، 2013).

$$RCA_B(i, w) = \frac{X_B(i) / TX(i)}{X_B(w) / TX(w)}$$

$X_B(i)$: صادرات البلد i للعالم w من المنتج B .

$X_B(w)$: صادرات العالم w من المنتج B .

$TX(i)$: الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم.

$TX(w)$: الصادرات الكلية للعالم.

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و $+\infty$ ، وانخفاض قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح يدل إلى الافتقار إلى ميزة نسبية في هذا المنتج، أما القيمة المرتفعة للمؤشر فتدل على أن البلد يتمتع بميزة في تصدير السلعة إلى المنطقة المرجعية التي تم اعتمادها عند حساب المؤشر أكبر مما لو قام بتصدير سلعة ذات قيمة أدنى للمؤشر (الجعفري ودواود، 2011).

شرح المؤشر: يقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة مدى تنافسية منتج ما في صادرات دولة معينة بالمقارنة مع حصة هذا المنتج في التجارة الدولية، والمنتج الذي يحقق قيمة عالية في المؤشر هو منتج منافس ويمكن تصديره إلى الدول التي تحقق قيمة أدنى للمؤشر. في حين أن الدول التي تمتلك قيمةً متشابهة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة فمن غير المرجح أن يكون بينهم تجارة بينية ناجحة. ولتحقيق تجارة ناجحة يتم احتساب المؤشر على مستوى عالٍ من التفصيل للمنتجات، وتركيز

الاهتمام على المنتجات غير التقليدية والتي من الممكن أن تمتلك مزايا تنافسية، وتكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية وتحقق نجاحاً كبيراً في حال تصديرها (Chandran, 2010).

تم استخدام صيغة (1965 B, Balassa) في احتساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للأراضي الفلسطينية، وذلك لجميع أبواب التصنيف SITC وتم اعتماد العالم كمنطقة مرجعية، وذلك خلال السنوات 2012، 2013، 2014 لتوفر البيانات المتعلقة بالعالم اللازمة في حساب المؤشر لهذه السنوات فقط. وكانت النتائج كالتالي:

جدول (6): نتائج مؤشر الميزة النسبية الفلسطينية الظاهرة (مقارنة بالعالم) حسب تصنيف SITC خلال الفترة (2012-2014)

الكود	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2012	2.48	6.46	3.02	0.02	6.77	0.60	2.58	0.13	1.74	0.19
2013	2.61	6.24	3.93	0.02	2.48	0.51	2.52	0.13	1.89	0.00
2014	2.51	6.17	2.36	0.02	6.22	0.046	2.78	0.12	2.02	0.00

المصدر: مخرجات برنامج (Microsoft Excel 2010).

ومن خلال الجدول رقم (6) ظهرت النتائج التالية:

❖ القطاعات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في الاقتصاد الفلسطيني

- 0 "الأغذية والحيوانات الحية".
- 1 "المشروبات والتبغ".
- 2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود".
- 4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية".
- 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة".
- 8 "مواد مصنعة متنوعة".

❖ القطاعات التي لا تمتلك ميزة نسبية ظاهرة

- 3 "وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة".
- 5 "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة".
- 7 "الألات ومعدات النقل".
- 9 "سلع ومعاملات غير مصنفة".

للمزيد من التوضيح حول السلع التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة فإن الصادرات الفلسطينية تزداد في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة، وتنخفض في القطاعات التي تتطلب مستوى عالٍ من التكنولوجيا. وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (6) فإن السلع التي تحتاج تكنولوجيا بسيطة وتعتمد على الموارد المحلية ولها ارتباطات أمامية وخلفية وتأثيرات على بقية القطاعات التصديرية تمتعت بميزة نسبية ظاهرة وذلك مثل منتجات الحجر والرخام ومنتجات الباب 1 "المشروبات والتبغ" والباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" والباب 2 "مواد خام غير صالحة للأكل" والمواد المصنعة في البابين 6 و 8.

كما أن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، ففلسطين تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج الحجر والرخام؛ لأنه ينتج بكميات كبيرة وهذا يؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف وبالتالي انخفاض أسعاره في السوق العالمية وبالتالي زياده تصديره.

بالمقابل تتخفف الصادرات الفلسطينية في القطاعات التي تحتاج إلى مستوى عالٍ من التكنولوجيا، والتي لا يتوفر لها موارد محلية كمدخلات إنتاج ومتوسط تكلفتها مرتفع وذلك كمنتجات الباب 3 و 5 و 7 و 9. ومن خلال النتائج السابقة نستطيع أن نثبت صحة الفرضية القائلة بأنه تتمتع أبواب تصنيف SITC بميزة نسبية ظاهرة في فلسطين لصادرات السلع التي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة عدا الأبواب المتعلقة بالمواد الكيميائية، والخاصة بالآلات ومعدات النقل.

6.4 الفرضية الرابعة: يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس.

المؤشر المستخدم: كثافة التجارة (TII) Trade Intensity Index

مفهوم المؤشر: يوفر مؤشر كثافة التجارة منهجاً مناسباً لوصف التوزيع الجغرافي لتجارة بلد ما، ولتحليل قوة العلاقات التجارية الثنائية بين الدول (Edmonds & Li, 2010).

كما يعرف بأنه حصة صادرات الدولة التي تذهب إلى الشريك، مقسومة على حصة الصادرات العالمية التي تذهب إلى هذا الشريك (Chandran, 2010).

يقيس هذا المؤشر أيضاً كثافة التجارة بين بلدين؛ للاطلاع على مسار التجارة خلال مدة معينة، وتوجه هذا البلد مع شركائه التجاريين خلال هذه المدة (Khan, 2012).

$$TII = \frac{x_{ij}/x_{it}}{x_{wj}/x_{wt}}$$

حيث: x_{ij}/x_{it} : حصة صادرات البلد i الموجهة نحو البلد j .

x_{wj}/x_{wt} : حصة الصادرات العالمية w الموجهة نحو البلد j (Chandran, 2010).

قيمة المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و $+\infty$ ، وإذا كان المؤشر أكثر من 1 فعندها تكون أهمية سوق التصدير j أعظم للبلد مما هي عليه بالنسبة للعالم، وإذا كانت القيمة صفر فإن كثافة التجارة هنا لا شيء. ويشير أيضاً إلى ما إذا كان بلد ما يصدر أكثر كنسبة مئوية إلى بلد محدد مما يصدره العالم في المتوسط (الجعفري وداوود، 2011). ويستخدم مؤشر كثافة التجارة منطوق مماثل لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA ولكن للأسواق بدلاً من المنتجات (World Bank, 2013).

تم استخدام صيغة كل من (Brown 1949 و Kojima 1964) في حساب مؤشر كثافة التجارة في فلسطين، وتم حساب المؤشر للسنوات التالية (2000، 2005، 2010، 2014). وتم اختيار مجموعة من الدول الشريكة وهم: الاحتلال الاسرائيلي، الأردن، مصر، السعودية، الإمارات، بريطانيا، هولندا، وتركيا. تم اختيار هذه المجموعة من الدول لاعتبارات عديدة أهمها: الموقع والترابط الجغرافي، الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين وهذه الدول، حجم الصادرات الكبير الموجه للدول المختارة، والرغبة في دراسة طبيعة العلاقة مع بعض الدول واستكشاف مدى إمكانية تقوية هذه العلاقات مستقبلاً.

جدول (7): نتائج مؤشر كثافة التجارة في فلسطين خلال الفترة (2000-2014)

الدولة السنة	إسرائيل	الأردن	مصر	السعودية	الإمارات	بريطانيا	هولندا	تركيا
2000	162.85	32.11	0.173	10.21	0.65	0.015	0.004	0.083

0.319	0.531	0.106	0.45	1.07	0.247	50.65	195.64	2005
0.068	0.177	0.047	1.68	1.37	2.122	52.93	213.61	2010
0.041	0.225	0.060	1.00	1.75	0.382	50.72	208.80	2011
0.082	0.103	0.087	1.26	1.62	0.534	64.52	199.30	2012
0.243	0.121	0.091	0.51	1.06	0.063	52.73	224.02	2013
0.242	0.439	0.095	0.93	1.28	0.089	56.78	213.12	2014

المصدر: مخرجات برنامج (Microsoft Excel 2010).

كما هو متوقع فإن قيمة المؤشر أكبر بكثير من الواحد الصحيح في جميع السنوات فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، وتليها الأردن، وهذا يعني بأن حصص الصادرات الفلسطينية إلى الاحتلال الإسرائيلي والأردن أعلى بكثير من حصة الصادرات لبقية دول العالم. وكما يظهر الجدول أيضاً بأن هناك كثافة تجارية أيضاً مع السعودية حيث تجاوزت القيم خلال سنوات الدراسة الواحد الصحيح، أما فيما يتعلق بالإمارات فقد كان هناك كثافة تجارية منذ عام 2010 واستمرت حتى عام 2012، ومن ثم تراجعت في عام 2013 ولكنها بدأت تزداد كثافة في عام 2014. وفيما يتعلق بباقي الدول لم يكن هناك كثافة تجارية بينها وبين فلسطين خلال فترة الدراسة.

يتوافر لفلسطين عدد قليل من العلاقات التجارية المكثفة، فخلال الفترة 2008 – 2010 كان لفلسطين علاقات تجارية مع ست بلدان وهي: الاحتلال الإسرائيلي والأردن والكويت والسعودية والجزائر والإمارات، ولكن العلاقات كانت باتجاه الشرك الرئيس "الاحتلال الإسرائيلي" حيث كان حجم العلاقات التجارية مع الاحتلال الإسرائيلي يزيد عن 80% من حجم التجارة الفلسطينية، ويليها كثافة العلاقة مع الأردن (الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018).

كما أن غالبية عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بين السوق الفلسطيني والأسواق الخارجية تكون عبر المرافق و الاحتلال الإسرائيلي التي تتحكم بحركة هذه التجارة، كما أن العمليات التجارية التي تتم داخل السوق الفلسطيني سواء بين الضفة وغزة أو بين مناطق الضفة تمر عبر الطرق والممرات التي تسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي (Paltrade, 2008).

6.5 الفرضية الخامسة: يمكن للصادرات الفلسطينية أن تتخصص في أسواق أخرى غير سوق الاحتلال الإسرائيلي.

المؤشر المستخدم: تخصص الصادرات (ESI) Export Specialization Index

مفهوم المؤشر: يقيس مؤشر تخصص الصادرات نصيب السلعة j في مجموع صادرات البلد i بالمقارنة مع نصيب السلعة فيما تتلقاه السوق k من واردات. السوق k عبارة عن بلد أو مجموعة من البلدان.

$$ESI = \frac{x_{ij}/x_i}{Mk_i/Mkt}$$

حيث: x_{ij}/x_i نصيب السلعة من صادرات البلد i .

Mk_i/Mkt : نصيب السلعة في الواردات في سوق معينة k .

قيمة المؤشر: القيمة التي تزيد عن 1 تمثل تخصصاً في هذا السوق، والقيمة التي تقل عن 1 فإنها تشير إلى مثبطات نسبية؛ حيث لا يستورد البلد أو مجموعة البلدان كميات ضخمة من مجموعة السلع للبلد قيد الدراسة.

شرح المؤشر: تفسر هذا المؤشر مماثل لتفسير الميزة النسبية الظاهرة؛ حيث أنه يقيس الإمكانيات التجارية بين البلد المعني ومجموعة من البلدان (الجعفري وداوود، 2011). بمعنى آخر يبحث هذا المؤشر عن أسواق جديدة لصادرات الدولة، وفي نفس الوقت تكون هذه الأسواق بحاجة منتجات هذا البلد. وكلما زادت قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح فهذا يزيد إمكانية أن يتخصص البلد المعني في هذه الأسواق.

تم حساب مؤشر تخصص الصادرات في فلسطين للسنوات التالية (2000، 2005، 2010)، وتم أخذ المتوسط للسنوات 2010 - 2014). وتم اختيار مجموعة من الشركاء التجاريين وهم: الاحتلال الإسرائيلي، الأردن، مصر، السعودية، الإمارات، وتركيا.

جدول (8): نتائج مؤشر تخصص الصادرات فيما يتعلق بمجموعة من الشركاء التجاريين خلال الفترة (2000-2014)

الدولة										
السنة	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
2000	18.06	11.77	44.56	977.24	10.91	107.58	69.24	518.76	45.56	1,305.27
2005	52.89	14.99	66.62	553.12	8.89	158.71	110.38	671.58	52.82	85.94
-2010 2014	36.72	11.13	14.60	6,839.62	11.79	159.25	62.75	573.31	37.74	-
2000	8.66	3.40	9.29	52.73	9.86	2.70	4.42	54.13	3.58	-
2005	31.32	8.24	13.06	197.69	12.48	31.94	14.69	141.69	11.15	80.10
-2010 2014	25.44	-	3.71	-	9.17	42.43	11.93	104.49	7.98	-
2000	33.98	-	-	-	-	-	13.66	147.40	8.47	-
2005	-	-	-	-	36.73	-	22.15	199.33	8.75	-
-2010 2014	-	-	-	-	-	-	-	-	15.10	-
2000	56.09	-	34.70	-	37.93	97.99	33.31	-	46.11	-
2005	214.24	-	-	-	30.24	-	81.68	1453.66	80.04	-
-2010 2014	161.75	-	38.30	-	48.99	289.48	104.27	-	75.18	-
2000	-	-	-	-	-	-	54.69	-	-	-
2005	-	-	581.87	-	-	-	154.02	-	-	-
-2010 2014	54.56	-	188.08	-	-	-	143.05	-	-	-
2000	32.07	-	31.23	-	19.19	-	39.07	-	62.16	←
2005	119.60	-	103.64	-	19.73	148.23	126.72	1311.31	136.29	-
-2010 2014	109.09	-	47.45	-	35.29	285.28	156.01	-	152.71	-

المصدر: مخرجات برنامج (Microsoft Excel 2010).

تشير نتائج مؤشر تخصص الصادرات وبحسب الجدول رقم (8) بأن السوق و الاحتلال الإسرائيلي هي السوق الأول للصادرات الفلسطينية في جميع أبواب التصنيف الدولي الموحد SITC. وهذه نتيجة متوقعة بسبب طبيعة العلاقة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وتحكم الاحتلال الإسرائيلي في التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال تحكمها بالمعابر وحرية دخول وخروج السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وكذلك ربط الاقتصاد الفلسطيني باتفاقيات تراعي المصلحة الاقتصادية لاحتلال الإسرائيلي فقط دون النظر لمصالح واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني.

يظهر تاجدول (8) أن المؤشر حقق قيماً أعلى من الواحد الصحيح في دول أخرى غير الاحتلال الإسرائيلي. فنجد أن الأردن حقق ذلك في جميع أبواب التصنيف، والسعودية حققت نتائج إيجابية في الأبواب 0 و4 و6 و8، والإمارات حققت ذلك في الأبواب 0 و2 و4 و6 و8، أما مصر فقد حققت قيمة أكبر من الواحد الصحيح في الباب 8 طول فترة الدراسة، وتركيا حققت ذلك في الباب 6.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بأن السلع التي يمكن أن تصدرها إلى الأسواق الخارجية هي السلع التي تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة كما في الباب 0 "الأغذية والحيوانات الحية" و 1 "المشروبات والتبغ" و 2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود"، و 4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"، و 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"، و 8 "مواد مصنعة متنوعة". يتضح من خلال الجدول بأن الباب 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة" حقق أفضل النتائج، وحظي بالعديد من الأسواق؛ وهذا يتفق مع نتائج المؤشرات السابقة حيث أن الباب 6 حقق أعلى قيمة في الصادرات الفلسطينية خلال فترة الدراسة (2000-2014). ومن خلال نتائج المؤشر يمكن القول بأن الصادرات الفلسطينية ستخصص في الدول التي حققت أعلى قيمةً للمؤشر كما هو موضح بالجدول (9):

جدول (9): الأسواق التي ستخصص بها الصادرات الفلسطينية وفق مؤشر تخصص الصادرات

الكود	ترتيب الدول التي ستخصص بها الصادرات الفلسطينية
0	1.السعودية 2.الإمارات 3.الأردن
1	الأردن
2	1. تركيا 2.الإمارات 3.السعودية 4.الأردن
4	1. السعودية 2.الإمارات 3.الأردن
6	1. تركيا 2.الإمارات 3.السعودية 4.الأردن 5.مصر
8	1. الإمارات 2.السعودية 3.مصر 4.الأردن

النتائج:

- برغم العديد من المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني تبين أن الصادرات الفلسطينية تمتاز بالتنوع، وهذا التنوع له آثار إيجابية تتمثل في خلق فرصة أكبر للتجارة.
- تتميز صناعة الحجر والرخام في فلسطين، من حيث قيمة صادراتها للخارج، ومساهمتها في التشغيل.
- صادرات السلع المصنعة لها أهمية نسبية في الاقتصاد الفلسطيني.
- تتمتع القطاعات التالية: 0 "الأغذية والحيوانات الحية"، و 1 "المشروبات والتبغ"، و 2 "مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود"، و 4 "زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية"، و 6 "السلع المصنعة المصنفة أساساً حسب المادة"، و 8 "مواد مصنعة متنوعة" بمزايا نسبية ظاهرة، ولقد بلغت نسبة صادرات هذه القطاعات حوالي 90.82 % من إجمالي صادرات فلسطين عام 2014. في حين لا تمتلك القطاعات التالية ميزة نسبية ظاهرة: 3 "وقود معدني، زيوت التشحيم والمواد ذات الصلة"، و 5 "المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة"، و 7 "الآلات ومعدات النقل"، و 9 "سلع ومعاملات غير مصنعة".
- يوجد تركيز في اتجاه الصادرات الفلسطينية مع شريك رئيس وهو "الاحتلال الإسرائيلي"، لكن بحسب نتائج مؤشر كثافة التجارة فإنه بإمكان فلسطين تفعيل تجارتها مع الدول العربية وتتويج الشركاء وبخاصة الأردن والسعودية حيث أثبتت نتائج المؤشر بأنه هناك كثافة تجارية مع هاتين الدولتين.

□ يمكن للصادرات الفلسطينية التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة من خلال التصدير الى أسواق أخرى غير سوق الاحتلال الاسرائيلي، مثل السعودية، تركيا، الإمارات، الأردن، ومصر.

التوصيات:

□ تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع الدول العربية ودول العالم وذلك لتعزيز الاستفادة من هذه الاتفاقيات، ومحاولة دمج الاقتصاد الفلسطيني في المحيطين الإقليمي والعالمي.

□ الضغط على الاحتلال الاسرائيلي من خلال استغلال العلاقات الدولية والتعاطف مع القضية الفلسطينية للحد من سياسة الإغلاقات المتكررة وضمان حرية انتقال السلع والأفراد.

□ تفعيل سياسة تشجيع الصادرات وخاصة في المنتجات التي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة من خلال زيادة أشكال الدعم الحكومي للمنتجات المحلية لتعزيز قدرتها التنافسية.

□ العمل على تأهيل وتطوير البيئة التحتية من خلال "العمل على إيجاد حلول لمشكلة الكهرباء، و إصلاح شبكات الطرق وتعبيد طرق جديدة" بما يخدم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة.

□ مشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية من أجل تسهيل تنفيذها.

□ تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين وخاصة في القطاعات التصديرية.

□ العمل على تصنيع وتطوير منتجات ذات صبغة فلسطينية "علامة تجارية فلسطينية" مثل تصنيع منتجات الزيتون والبلح، وصناعة الأحذية والملابس، مستفيدين من الدعم العربي والعالمي للقضية الفلسطينية في تسويق هذه المنتجات.

المراجع:

الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، إحصاءات الحسابات القومية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010-2015)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، سلسلة المسوح الاقتصادية.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade (2014)، التقرير السنوي.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade (2014م). دراسة تقييمية لأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على

التبادل التجاري بين فلسطين والإمارات العربية المتحدة، فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade (2014م). دراسة تقييمية لأثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

والاتفاقية التجارية الثنائية والتفاهات بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين على التبادل التجاري بينهما.

فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade (2014م). دراسة تقييمية وورقة موقف: التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة

العربية السعودية. فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade (2008م). المعوقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار

الوضع السياسي الراهن. فلسطين.

موقع مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد". www.Paltrade.org

موقع قاعدة بيانات الأمم المتحدة "Comtrade" www.comtrade.un.org

وزارة الاقتصاد الوطني (2015)، التقرير السنوي.
ابراهيم، أحمد. (2008م). أهمية التجارة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي 1994-2002.
مجلة الإدارة والاقتصاد، (70)، جامعة بغداد.

الجعفري، محمود (2000)، التجارة الخارجية الفلسطينية و الاحتلال الاسرائيلي: واقعها وآفاقها المستقبلية. معهد ماس.
الجعفري، محمود، وداوود، يوسف (2011)، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني: نحو الانتعاش
الاقتصادي وتكوين الدولة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد.
خضر، حسان (2005)، مؤشرات أداء التجارة الخارجية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
الراعي، محمد (2003)، الصناعات التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني.
رهبان، عبد الرؤوف. (2013م). الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. مجلة جامعة
دمشق، 29 (3).

سمور، إبراهيم (2013)، أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني دراسة حالة القطاع الصناعي
1994-2012. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
العباس، بلقاسم. (2005م). مؤشرات التجارة الخارجية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

عبد القادر، دريال، وعلي، سدي (2013)، إمكانيات التكامل بين دول مجموعة D8 على أساس المزايا النسبية
الظاهرة، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا.
غزالة، عهد. (2005م). تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار. جمعية العلوم الاقتصادية السورية،
دمشق.

مسيف، مسيف. (2000م). التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية: واقعها وآفاقها المستقبلية. معهد ماس.

Caetano, J. & Galego, A. (2007), In Search for the determinants of Intra-industry trade within
an Enlarged Europe, South-Eastern Europe Journal of Economics, University of Evora.

Chandran, S. (2010), Trade Complementarity & Similarity between India & Asian Countries
in the Context of the RTA.

Edmonds, Ch. & Li, Y. (2010), A new Perspective on China trade growth: Application of a
new index of bilateral trade intensity.

Karaalp, H., & Yilmaz, N. (2013). Comparative Advantage of Textiles and clothing: Evidence
for Bangladesh, China, Germany and Turkey.

Khan, J. A. (2012), India Pakistan Trade Relation. Journal of Business & management,
Volume 5, Issue 3.

Kim, S. (2012). South Korea's Trade Intensity with ASEAN Countries and Its Changes Over
Time. International Review of Business Research Papers, Vol.8., No.4.

Serin, V., & Civan, A. (2008). Revealed Comparative Advantage and Competitiveness: A
Case Study for Turkey towards the EU. Journal of Economic & Social Research.

WITS "World Integrated Trade Solution". (2013). The World Bank, Version L.

